مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

ما بعد واشنطن: العراق بين فرصة إعادة التأسيس واختبار الدولة الأخير

د. رشا العزاوي

باحث أول

مركز الخليج للأبحاث

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

في العلاقات الدولية تُنتج "دبلوماسية الزيارات"، واقعا أو تشابكا للمصالح وفق تداخل وتفاهمات مباشرة، وتبدو أن زيارة رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي إلى واشنطن في ١٥ يوليو ٢٠٢٦، التي يمكن وصفها بأنها ضمن الزيارات التأسيسية؛ فهي لم تكن تفاوض على مستقبل العلاقة بين بغداد وواشنطن فحسب، وإنما على شكل الدولة العراقية في مرحلة إقليمية تتغير موازينها بسرعة غير مسبوقة؛ لذلك، فإن القيمة الحقيقية لهذه الزيارة تُقاس بما سيُختبر في بغداد بعد العودة، لأن ما بعد زيارة واشنطن سيكون امتحاناً لقدرة الحكومة على تنفيذ تعهداتها سواء الداخلية وفق برنامجها الوزاري، أو الالتزام بشروط البيت الابيض القاضي بفك الارتباط مع إيران، وتفكيك سلاح المليشيات، وحماية الشراكة الاقتصادية التي يرغب بها البلدان.

أهمية الزيارة للعراق:

يمكن استنباط أهمية هذه الزيارة من خلال المشهد الذي ظهر في البيت الأبيض، والذي يمكن أن يُعد إعلاناً عن محاولة لإعادة صياغة وظيفة العراق في الاستراتيجية الأمريكية، وإعادة تعريف العلاقة بين البلدين من علاقة أمنية فرضتها ظروف ما بعد عام ٢٠٠٣، إلى علاقة تستند إلى الاقتصاد والاستثمار وإعادة تشكيل البيئة السياسية والأمنية العراقية. ولذلك، فإن القيمة الحقيقية لهذه الزيارة لا تكمن في حجم الإشادة التي نالها الزيدي، وإنما في حجم الالتزامات التي سيعود بها إلى بغداد، لأن الثناء الأمريكي في مثل هذه الملفات لا يُمنح مجاناً، بل يكون عادة مقدمة لعقد سياسي غير مكتوب يقوم على قاعدة واضحة: الدعم مقابل الإنجاز.

تكشف القراءة المتأنية لمجمل التصريحات الصادرة عن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ووزير الحرب بيت هيغسيث، والمبعوث الأمريكي توم باراك، إضافة إلى ما نقلته التسريبات عن مسؤولين في الإدارة الأمريكية، أن واشنطن لم تكن تفاوض العراق على ملف بعينه، إنما كانت تتحدث عن مشروع متكامل لإعادة بناء الدولة العراقية.

فجميع الملفات التي طُرحت، من حصر السلاح بيد الدولة، وإنهاء نفوذ الفصائل، وإصلاح النظام المالي، ووقف تهريب الأموال والنفط، واستقطاب الشركات الأمريكية، وربط العراق بالممرات الإقليمية، إنما هي حلقات مترابطة في مشروع استراتيجي واحد عنوانه إعادة احتكار الدولة العراقية لمصادر القوة والقرار والاقتصاد، وإنهاء النموذج الذي تشكل بعد عام ٢٠٠٣ والقائم على ازدواجية السلطة بين المؤسسات الرسمية ومراكز القوة الموازية، مما يمكن أن يساعد الزيدي على إعادة هيكلة العملية السياسية، والتي تمثل مطلبا للنخب والقوى الوطنية للعراق.

وتكمن أهمية الزيارة للعراق بذلك التحول النوعي واللافت في الخطاب الأمريكي الذي أعاد ترتيب أولويات واشنطن تجاه بغداد. فمنذ أكثر من عقدين، كانت العلاقة الثنائية تُدار تحت عنوان مكافحة الإرهاب، والوجود العسكري، والتعاون الأمني، بينما

> **ما بعد زيارة واشنطن سيكون امتحاناً لقدرة الحكومة على تنفيذ تعهداتها سواء الداخلية وفق برنامجها الوزاري، أو الالتزام بشروط البيت الابيض القاضي بفك الارتباط مع إيران**

حضرت هذه المرة مفردات الاستثمار، والطاقة، والبنية التحتية، وخطوط الأنابيب، والشركات الكبرى، والتكامل الإقليمي بصورة غير مسبوقة؛ ولم يكن تصريح توم باراك بأن مستقبل العلاقة يجب أن يقوم على الاستثمار والتجارة بدلاً من الأمن مجرد توصيف دبلوماسي، إنما إعلاناً عن انتقال العراق في الرؤية الأمريكية من ساحة لإدارة الأزمات إلى منصة لإنتاج المصالح الاقتصادية.

هذا التحول يفسر أيضاً حديثه عن موقع العراق بوصفه عقدة ربط بين الخليج وتركيا وسوريا والأردن وآسيا الوسطى والبلقان والقوقاز، وهي رؤية تتجاوز الحدود العراقية لتضع بغداد في قلب مشروع جيو-اقتصادي واسع، تصبح فيه خطوط الطاقة والممرات التجارية أكثر أهمية من القواعد العسكرية، وعند هذه النقطة يكون العراق على مستوى كبير من الأهمية الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط.

الرؤية الامريكية للزيارة:

تنظر إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى هذه الزيارة بأنها مفصلية لاستعادة العراق وانتزاعه من النفوذ الإيراني، في وقت تتصاعد فيه احتمالية حسم الصراع، حربا أو سلما، وكذلك فإن زيارة الزيدي لواشنطن كأول محطة في زياراته الخارجية، مؤشرا على تفوق أمريكي وفهم عراقي لطبيعة التحولات في موازين القوى بالمنطقة، ما يوفر للرئيس ترامب منصة دعائية بتحقيق انتصار على إيران في أهم معاقلها في المنطقة، فضلا عن أن شراكات أمريكية عراقية في قطاعات الطاقة، تتيح لواشنطن المزيد من السيطرة والتحكم على أسواق النفط في العالم؛ كذلك فإن إعادة ربط العراق بالمصالح الأمريكية يدعم رؤيتها في تشكيل "تحالف الاستقرار" الذي كشف عنه المبعوث الرئاسي توم باراك، لذا لا يمكن فهم هذا التحول بمعزل عن الدور الذي لعبه "باراك" نفسه، فقد كان أحد أبرز مهندسي الزيارة داخل الإدارة الأمريكية، وأشرف على إعدادها وصياغة رسائلها وأجوائها السياسية، بما يعكس أن ما جرى كان نتاج وثمرة رؤية سياسية متكاملة.

فباراك، بحكم موقعه ودوره في ملفات الشرق الأوسط، ينظر إلى العراق باعتباره الحلقة المركزية التي يمكن من خلالها إعادة هندسة الترابط الاقتصادي بين المشرق العربي والخليج وتركيا وسوريا، وهو ما يفسر أيضاً حديث المسؤولين الأمريكيين عن مشاركة الشركات الأمريكية في إعادة تأهيل خط أنابيب النفط بين العراق وسوريا، الذي تم من خلال اتفاق الحكومة العراقية مع شركة شيفرون الأمريكية، في مؤشر على أن ملف الطاقة لم يعد مشروعاً اقتصادياً منفصلاً، إنما أصبح جزءاً من مشروع أشمل لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة، وتقليص الاعتماد على المسارات التقليدية للطاقة، وربط العراق بشبكات إقليمية جديدة تمنحه دوراً محورياً في معادلات التجارة والنقل والطاقة.

> **"بحكم موقع باراك ودوره في ملفات الشرق الأوسط ينظر إلى العراق باعتباره الحلقة المركزية التي يمكن من خلالها إعادة هندسة الترابط الاقتصادي بين المشرق العربي والخليج وتركيا وسوريا"**

لذلك أشار توم باراك في يوم ١٧ يوليو بأن "النموذج الجديد الذي يتبناه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب والقائم على بناء تحالفات تربط دول الشرق الأوسط، إلى جانب رئيس الوزراء العراقي علي الزيدي، يرسم ممرًا تحوليًا يمتد عبر بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا)، وبلاد الشام، وتركيا، والخليج، بما سيجعل مضيق هرمز أقل أهمية بكثير في المستقبل القريب، وتقود شركات أمريكية عملاقة، تبلغ قيمتها السوقية الإجمالية نحو تريليون دولار، جهود الدبلوماسية والاستثمار، لتكون بوابة نحو الوضوح والفرص بعد أن كان المشهد يبدو في السابق غارقًا في الفوضى.. إن نموذجًا جديدًا آخذ في التشكل".

غير أن هذا التحول في طبيعة العلاقة نحو المجال الاقتصادي لم يُطرح بمعزل عن شرط سياسي وأمني واضح، فالرسائل الأمريكية على اختلاف مصادرها، التقت عند نقطة واحدة، لا استثمارات كبرى، ولا شراكات استراتيجية، ولا انتقال للعلاقة إلى مرحلة جديدة، ما لم تستعد الدولة العراقية احتكارها الكامل للسلاح؛ ولذلك جاء تصريح وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث خلال لقاءه الزيدي في اليوم الثاني للزيارة، الذي ربط تعميق الشراكة بفرض سيادة العراق ونزع سلاح الميليشيات الموالية لإيران، أقرب إلى تحديد الشرط التنفيذي الذي ستُبنى عليه العلاقة المستقبلية بين البلدين.

والأهم من ذلك أن هذا الشرط أصبح مطروحاً بوصفه التزاماً أعلنته الحكومة العراقية بنفسها أمام أعلى مستوى في الإدارة الأمريكية، وهو ما يُحول ملف الفصائل من قضية داخلية قابلة للتأجيل إلى تعهد دولي تُقاس عليه مصداقية بغداد في المرحلة المقبلة.

وهنا تكمن النقطة الأكثر حساسية في الزيارة، فالدعم الكبير الذي أظهره الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للزيدي لا ينبغي تفسيره على أنه تفويض مفتوح، بقدر ما يمثل رفعاً غير مسبوق لسقف التوقعات، فكل عبارة إشادة صدرت عن الرئيس الأمريكي، حملت في الوقت نفسه، عبئاً سياسياً إضافياً على رئيس الوزراء العراقي، لأن الدعم الذي تمنحه واشنطن في مثل هذه اللحظات المفصلية لا يُقاس بحجم الثناء، وإنما بحجم النتائج التي تتوقع تحقيقها على الأرض.

> **رسم ممرًا تحوليًا يمتد عبر بلاد ما بين النهرين (ميزوبوتاميا) وبلاد الشام وتركيا والخليج بما سيجعل مضيق هرمز أقل أهمية بكثير في المستقبل القريب**

تحديات ما بعد الزيارة:

يفتح الذهاب نحو فرضية أن هذه الزيارة تعد تأسيسية وأن نتائجها قد تغير من المشهد العراقي، الباب للعديد من التحديات التي سيواجهها الزيدي بعد عودته إلى بغداد، والمباشرة بتنفيذ رؤيته الجديدة في العديد من المجالات، ومنها:

١. التحدي السياسي

أهم التحديات التي سيواجهها رئيس الوزراء تتمثل في حاضنته السياسية الإطار التنسيقي الشيعي، فقيادات هذه المنظومة أدركت بأنها أمام شخصية تمتلك

الأدوات والدعم الكامل لإجراء تغيير جذري بموازين القوى الداخلية، وستنظر لحفاوة دونالد ترامب بالزيدي داخل البيت الأبيض، على أنه يمثل تحالفا غير مسبوق على مستوى العلاقة، مما يجعل بيئته السياسية على استعداد تام لمنع أي إخلال بمراكز القوى التي حافظوا عليها مع أغلب الإدارات الأمريكية السابقة، مما قد يجعلهم يعملون على تقييد أي خطوة يمكن أن يقوم بها الزيدي سواء استكمال الكابينة الحكومية، أو على مستوى الإصلاح السياسي، أو الاقتصادي، أو حملة مكافحة وملاحقة "الرؤوس الكبيرة" المتورطة في الفساد، أو تعطيل مشروع تفكيك سلاح المليشيات.

ولذلك، فإن السؤال الذي سيواجه الزيدي بعد زيارة واشنطن سيكون: ما إذا كان يمتلك الأدوات التي تمكنه من فرض مشروعه للإصلاح؟ إذ الفارق بين رجل دولة يقود مرحلة انتقالية ورئيس حكومة يكتفي بإدارة الأزمات، يكمن في القدرة على تحويل الشرعية السياسية إلى سلطة تنفيذية قادرة على فرض القانون، فالبيانات الرسمية، ولجان التحقيق، والإدانات السياسية، لم تعد أدوات كافية في بيئة تتصارع فيها مشاريع إقليمية تتجاوز حدود العراق.

وتبدو التطورات التي رافقت الزيارة وكأنها رسمت معادلة جديدة أمام الزيدي. فمن جهة، منحته واشنطن دعماً سياسياً غير مسبوق، وفتحت الباب أمام شراكات اقتصادية واستراتيجية واسعة، في إطار رؤية أمريكية تسعى إلى أن يكون العراق طرفاً مساعداً في تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة، أو خندقاً أمام تمدده الإقليمي. ومن جهة أخرى، تُظهر المليشيات الرافضة لهذا المسار أنها ما تزال تمتلك القدرة على رفع كلفة أي تغيير عبر أدواتها السياسية والأمنية.

وبين هذين المسارين، يواجه الزيدي التحدي الأكبر منذ توليه رئاسة الحكومة؛ فتمرير رؤيته للعلاقة مع واشنطن، وحصر السلاح بيد الدولة، ومحاربة الفساد، لم تعد ملفات منفصلة، إنما أصبحت مشروعاً سياسياً واحداً قد ينقل العراق إلى أفق جديد تماماً، أو يدفعه إلى صراع داخلي عنيف.

ومن ثم، فإن السيناريو الأكثر ترجيحاً لهذه القوى والأحزاب والقيادات يتمثل في اعتماد سياسة أكثر تعقيداً تقوم على الاختبار والاحتواء والاستنزاف التدريجي بدلاً من الصدام المفتوح، أي محاولة إبطاء تنفيذ الالتزامات التي خرج بها الزيدي من واشنطن، وإطالة زمن التفاوض، واستخدام الحلفاء داخل المؤسسات السياسية، مع الإبقاء على أوراق الضغط الأمنية حاضرة كلما اقتضت الحاجة، بما يسمح بالتأثير في مسار الحكومة من دون الوصول إلى مواجهة شاملة قد يصعب التحكم بنتائجها.

> **"يواجه الزيدي التحدي منذ توليه الرئاسة فتمرير رؤيته للعلاقة مع واشنطن وحصر السلاح بيد الدولة ومحاربة الفساد لم تعد ملفات منفصلة إنما أصبحت مشروعاً سياسياً قد ينقل العراق إلى أفق جديد أو يدفعه إلى صراع داخلي عنيف"**

٢. تحدي المليشيات:

تعد المليشيات وموقفها من الزيارة مزيجا معقدا من التحدي والاختبار، إذا ما أخذنا بالاعتبار طبيعة البيئة الداخلية العراقية، فالمعطيات المتداولة عن تسليم بعض الفصائل لأسلحة قديمة مع الاحتفاظ بالقدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة، إلى جانب استمرار وجود بنية عسكرية خارج سيطرة الدولة، تشير إلى أن أي عملية لنزع السلاح كانت مشروعاً لإعادة توزيع القوة داخل العراق، وهذا يعني أن الحكومة لن تواجه تحدي التنفيذ فحسب، وإنما ستواجه أيضاً تحدي إدارة التداعيات الأمنية التي قد تنشأ عن ذلك، خصوصاً وأن جزءاً من هذه القوى لا ينظر إلى نفسه باعتباره فاعلاً عراقياً فقط، بل جزءاً من مشروع إقليمي تتداخل فيه الحسابات العراقية مع اعتبارات تتجاوز حدود الدولة.

في هذا السياق، تكتسب الإشارات الأمريكية إلى استكمال الانسحاب العسكري في موعده المعلن دلالة استراتيجية تتجاوز بعدها الزمني، فواشنطن لا تبدو معنية بمجرد إنهاء وجودها العسكري، بقدر ما تسعى إلى بناء معادلة جديدة قوامها أن يتزامن الانسحاب مع اكتمال احتكار الدولة العراقية للسلاح، بما يمنع أي فراغ أمني يمكن أن يعيد إنتاج النفوذ المسلح خارج المؤسسات الرسمية، ومن ثم فإن موعد ٣٠ أيلول، موعد انسحاب قوات التحالف الدولي من العراق، يمثل نقطة اختبار لمعادلة متكاملة تربط بين السيادة العراقية، وإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، وإعادة هيكلة المشهد الأمني الداخلي.

وفي هذا الإطار، يبدو أن جزءاً من الفصائل ما زال يقرأ المشهد من زاوية مختلفة، تقوم على افتراض أن بالإمكان مناورة الإدارة الأمريكية في ملف حصر السلاح إلى حين انتهاء ولاية الرئيس دونالد ترامب، باعتبار أن تغير الإدارة قد يؤدي إلى تبدل الأولويات الأمريكية أو تخفيف الضغوط؛ إلا أن هذا الرهان يعكس، إلى حد كبير، قراءة لا تنسجم مع التحولات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط منذ السابع من أكتوبر، ولا مع طبيعة التغيرات التي طرأت على المقاربة الأمريكية تجاه المنطقة أو العراق، فالملف لم يعد مرتبطاً بشخص الرئيس الأمريكي بقدر ما أصبح جزءاً من إعادة صياغة الترتيبات الإقليمية، وهو ما يجعل الرهان على عامل الزمن وحده محفوفاً بمخاطر قد تقود، إذا فشلت أدوات الاحتواء، إلى مواجهة أشد كلفة من أي مرحلة سابقة.

غير أن أخطر ما رافق زيارة واشنطن كان ما حدث في الميدان العراقي بالتزامن معها، ففي الوقت الذي كانت فيه الإدارة الأمريكية تتحدث عن الاستثمار، وإعادة بناء الشراكة الاقتصادية، وربط العراق بممرات الطاقة الإقليمية، كانت الطائرات المسيّرة تستهدف إقليم كردستان، حيث طالت أربيل بتأريخ ١٥ يوليو، والسليمانية في ١٧ يوليو، وأدت إلى توقف العمل في حقل خور مور، أكبر حقول الغاز في إقليم كردستان، بعد تصاعد التهديدات الأمنية، ووفق الشركة المشغلة للحقل، بلغت الخسائر المباشرة للإغلاق نحو ٧.٥ ملايين دولار يومياً، فضلاً عن فقدان إنتاج غازي

> **استمرار وجود بنية عسكرية خارج سيطرة الدولة مع الاحتفاظ بالقدرات الصاروخية والطائرات المسيّرة تشير إلى أن أي عملية لنزع السلاح كانت مشروعاً لإعادة توزيع القوة داخل العراق**

يغذي ما يقارب ٣٠٠٠ ميغاواط من الكهرباء. وهي أرقام تكشف أن الهجمات باتت تستهدف أحد أهم المقومات التي يقوم عليها مشروع التحول الاقتصادي العراقي، وتضرب الثقة التي تحاول بغداد بناءها مع المستثمرين الدوليين في اللحظة التي تسعى فيها إلى إقناع كبرى الشركات الأمريكية والغربية بأن العراق أصبح بيئة آمنة لرؤوس الأموال.

وهنا تبرز المفارقة الأكثر دلالة في الزيارة، فبينما كانت واشنطن تعرض على العراق الانتقال من اقتصاد الحروب إلى اقتصاد الممرات والطاقة والاستثمار، كانت الهجمات على أربيل تقدم النموذج المعاكس تماماً، وكأنها تقول إن القرار الأمني ما زال قادراً على تعطيل القرار الاقتصادي، وإن أي رؤية للتنمية ستظل رهينة بميزان القوة على الأرض. ولهذا، لا يمكن فصل توقيت هذه الهجمات عن السياق السياسي الذي جاءت فيه، لأن الرسالة الاستراتيجية كانت قد وصلت بالفعل: أي مشروع اقتصادي ضخم سيظل معرضاً للتعطيل ما لم تستعد الدولة احتكارها الفعلي للقوة.

لكن التحدي والاختبار الحقيقي لم يبدأ داخل البيت الأبيض، بل سيكون في بغداد، ففي الوقت الذي كان يفاوض فيه على إعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة، كانت المليشيات المتضررة من هذا التحول ترسل رسائلها على الأرض، فالهجمات بالطائرات المسيّرة على أربيل والسليمانية، والضغوط السياسية للمليشيات داخل الإطار الشيعي، ومحاولات إرباك المشهد الحكومي، هي مؤشرات على أن مرحلة جديدة من اختبار الإرادات قد بدأت بالفعل، وكأن الرسالة كانت واضحة: إن التعهدات التي قُطعت في واشنطن لن تُختبر في قاعات التفاوض، وإنما في الميدان العراقي، حيث تتقاطع المصالح الإقليمية، وتُختبر قدرة الدولة على تحويل التزاماتها السياسية إلى وقائع تنفيذية.

٣. الاتفاقات واختبار التنفيذ:

تواجه حكومة الزيدي ما بعد زيارة واشنطن تحديا واختبارا في القدرة على تنفيذ الاتفاقات ومذكرات التفاهم وتحويلها إلى واقع ملموس، وبما يثبت للولايات المتحدة الأمريكية اختلافها عن الحكومات السابقة، التي وقعت العديد من الاتفاقات، لكنها انتهت دون أي تفعيل، وكذلك انعكاس تلك الاتفاقات على مستوى الحياة العامة للشعب العراقي وبالتحديد في قطاع الطاقة والكهرباء، الذي ينظر بتفاؤل حذر لهذا التوجه قياسا بالوعود السابقة التي أطلقها رؤساء وزراء سابقين.

إن النظر لحجم الاتفاقات ومذكرات التفاهم وتعاون وإعلان شراكة، التي وصلت إلى (٤٨)، بين مختلف القطاعات العامة والخاصة في العراق والولايات المتحدة الأمريكية، بما يؤسس لمسار واضح من التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين، وينتقل بالعلاقة إلى مستوى متقدم من التبادل الذي يصبّ في مصلحة الطرفين. فقد تضمن التوقيع حسب بيان مكتب رئيس الوزراء في ١٧ يوليو ٢٠٢٦، "تعاوناً وشراكة بين وزارتي النفط والكهرباء وشركاتهما، وباقي القطاعات الحكومية، وكلٌ من:

> **بينما كانت واشنطن تعرض على العراق الانتقال من اقتصاد الحروب إلى اقتصاد الممرات والطاقة والاستثمار كانت الهجمات على أربيل تقدم النموذج المعاكس تماماً وكأنها تقول إن القرار الأمني ما زال قادراً على تعطيل القرار الاقتصادي**

شركة أيكسون موبيل، وشركة كي بي آر، وشركة جي إي فيرنوفا، وشركة شيل، وشركة هاليبرتون، وكذلك اتفاق للتعاون وإدخال الخدمة بين ستارلنك وهيئة الإعلام والاتصالات، واتفاق للتعاون مع شركة هاليبرتون، ومذكرة للتفاهم بين كيزلايت للتكنولوجيا والقطاع الخاص العراقي، وكذلك شركة بيبسيكو، وعددا من الشركات بما يتعلق بمد خطوط الأنابيب النفطية الناقلة إلى بانياس على البحر الأبيض المتوسط، واتفاقيات للشراكة في مجال التعليم، واتفاقيات بين القطاع الخاص في مجال التوريد وصنع الأدوية"؛ وبشكل مفصل فإن أبرز ما شملته تلك الاتفاقات ومذكرات التفاهم:

- شركة «شيفرون» (Chevron) الأمريكية × العراق: اتفاقات وتفاهمات في مجال تطوير الحقول النفطية، وزيادة الإنتاج، وتوسيع منافذ تصدير النفط.
- شركة «هاليبرتون» (Halliburton) الأمريكية × العراق: تعاون وعقود في مجال تطوير وإدارة الحقول النفطية، وزيادة إنتاج النفط والغاز، وتقديم الخدمات النفطية المتقدمة.
- شركة «كيه بي آر» (KBR) الأمريكية × العراق: تعاون في مجال النفط والطاقة والهندسة وإدارة المشاريع، إلى جانب الإشراف على مشاريع البنية التحتية والمنشآت النفطية، ولا سيما في البصرة.
- شركة «إكسيليريت إنرجي» (Excelerate Energy) × العراق: مشروع لإنشاء محطة عائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال في خور الزبير.
- شركة «تي آي كابيتال» (TI Capital) × العراق: مذكرة تفاهم لإعادة تأهيل خط أنابيب كركوك-بانياس، بما يفتح مساراً إضافياً لتصدير النفط العراقي.
- شركة «جنرال إلكتريك ڤيرنوفا» (GE Vernova) × العراق: تعاون استراتيجي في قطاع الكهرباء، يشمل تطوير وإعادة تأهيل منظومة الطاقة الكهربائية، وتوسيع مشاريع التوليد والنقل وتحسين كفاءة الشبكة.
- شركات «صن أفريكا» (Sun Africa) و«يو جي تي آر رينيوابلز» (UGTR Renewables) × مجموعة كار العراقية: تعاون لتطوير مشروع كبير للطاقة الشمسية في العراق.
- هيأة الإعلام والاتصالات العراقية × شركة «سبيس إكس» (SpaceX) / «ستارلينك» (Starlink): اتفاق لمنح الترخيص الرسمي لخدمة الإنترنت الفضائي «ستارلينك» للعمل في العراق.

هذه الاتفاقات ستواجه تحديات وإرادة تعطيل داخلية وخارجية، فداخليا تعمل البيروقراطية واستشراء الفساد ووجود السلاح المهيمن على وزارت الدولة على التعطيل، خصوصا وأن هذه الجهات تستمد وجودها من حصولها على عقود

> **ستواجه هذه الاتفاقات تحديات وإرادة تعطيل داخلية وخارجية خصوصا وأن هذه الجهات تستمد وجودها من حصولها على عقود الاستثمارات التي توفر لها الأموال**

الاستثمارات التي توفر لها الأموال التي تستخدمها لإنعاش حركتها السياسية وقوتها العسكرية على الأرض، مما يعد وجود شركات أمريكية خطرا على مستقبلها، وهو ما يعني مواجهة بين الزيدي وهذه المجاميع.

كذلك فإن هذا الدخول الواسع لكبريات الشركات الأمريكية سيكون محط قلق إيراني صيني، بما يهدد تواجدهم الاقتصادي في العراق الذي تنامى على مدى العشر سنوات الأخيرة، ما قد يحول المواجهة إلى حرب اقتصادية باردة بين واشنطن وبكين وطهران، وهو ما يعني تحول العراق لمساحة صراع بنمط مختلف، وهذا يتطلب من حكومة الزيدي وضع مقاربة استراتيجية يمكن من خلالها تجنب التعطيل الكامل لما حصل عليه من نتائج خلال زيارته للولايات المتحدة الامريكية.

– التحدي الإيراني:

أما إيران، فمن الخطأ اختزال قراءتها لزيارة واشنطن في إطار الانزعاج السياسي، أو الاعتراض الدبلوماسي، فطهران لا تنظر إلى ما جرى بوصفه لقاءً ثنائياً بين بغداد وواشنطن، وإنما باعتباره جزءاً من إعادة تشكل البيئة الإقليمية بعد سلسلة التحولات التي شهدها عام ٢٠٢٦، وما رافقها من تغيرات في موازين القوى، وتصاعد المواجهة المباشرة بينها وبين الولايات المتحدة وإسرائيل.

من هذا المنظور، فإن ما يقلقها ليس الصور التي خرجت من المكتب البيضاوي، بل احتمال أن تتحول التفاهمات السياسية التي حملها الزيدي إلى سياسات تنفيذية تعيد رسم موقع العراق داخل المعادلة الإقليمية، وتحد تدريجياً من الأدوات التي بنت من خلالها نفوذها داخل العراق منذ عام ٢٠٠٣، وبالتالي نهاية نفوذها في العراق.

لهذا، لم تكن التحركات الإيرانية التي سبقت الزيارة أو رافقتها معزولة عن هذا السياق؛ فزيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى بغداد في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٦، وما أعقبها من حراك سياسي واتصالات مكثفة بالتزامن مع المرحلة التي أعقبت تشييع المرشد، عكست إدراكاً إيرانياً مبكراً بأن العراق يقف أمام لحظة قد تعيد تعريف اتجاهاته الاستراتيجية.

ولذلك، سعت طهران إلى إعادة تثبيت شبكة تفاهماتها داخل العراق، واحتواء أي تحولات محتملة قبل أن تتضح نتائج الانفتاح العراقي على واشنطن، إدراكاً منها بأن أي إعادة تموضع لبغداد لن تنعكس على الساحة العراقية وحدها، بل ستطال عمقها الاستراتيجي غرباً، وتؤثر في منظومة النفوذ التي بنتها طوال العقدين الماضيين.

غير أن القراءة الإيرانية لا تبدو متجهة نحو خيار المواجهة المباشرة مع حكومة الزيدي، فطهران تدرك أن البيئة الإقليمية لم تعد تسمح بإدارة الأزمات بالأدوات نفسها التي استخدمتها خلال السنوات الماضية، كما تدرك أن أي محاولة لإسقاط الحكومة أو

زيارة وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي إلى بغداد في ٢٨ حزيران/ يونيو ٢٠٢٦ بالتزامن مع المرحلة التي أعقبت تشييع المرشد عكست إدراكاً إيرانياً مبكراً بأن العراق يقف أمام لحظة قد تعيد تعريف اتجاهاته الاستراتيجية

دفعها إلى الانهيار في هذه المرحلة قد تأتي بنتائج عكسية، فتمنح واشنطن مبرراً أوسع لتعزيز حضورها السياسي والاقتصادي، وتدفع بغداد إلى التموضع بصورة أكبر داخل المظلة الأمريكية.

ويزداد هذا الاحتمال أهمية إذا ما وُضع في سياق التطورات العسكرية التي شهدتها الأيام الأخيرة خلال الشهر الحالي واحتمالية عودة الحرب الشاملة من جديد، فقصف الجسور الحيوية داخل إيران حمل دلالة عسكرية واستراتيجية ترتبط عادة بقطع خطوط الإمداد، وعزل المناطق الحيوية، وتهيئة البيئة لعمليات أكثر اتساعاً إذا اقتضت الظروف، وهو ما يعكس أن البيئة الإقليمية نفسها أصبحت أقل تسامحاً مع استراتيجيات إدارة النفوذ التقليدية، وأكثر ميلاً إلى إعادة رسم موازين القوة بصورة مباشرة، الأمر الذي يفسر جانباً من الحذر الإيراني في التعامل مع الحكومة العراقية الجديدة.

وفي المقابل، لا يبدو أن الزيدي يقرأ المشهد باعتباره مواجهة عراقية – إيرانية، بقدر ما يقرأه باعتباره تحولاً في موازين القوى الإقليمية يفرض على العراق إعادة تعريف أولوياته الوطنية، ولذلك فإن محاولته الحفاظ على قنوات اتصال مع طهران في المرحلة المقبلة، لن تكون تراجعاً عن التفاهمات التي توصل إليها مع واشنطن، وإنما سعياً لمنع تحول العراق إلى ساحة مواجهة مباشرة بين الطرفين، مع تثبيت معادلة جديدة عنوانها أن العلاقة مع إيران لا يمكن أن تكون بديلاً عن سيادة الدولة، ولا أن تعطل التزامات العراق الدولية أو مشروعه الاقتصادي الجديد.

غير أن هذا التوازن سيكون بالغ الصعوبة، فإلى جانب الضغوط الإقليمية، يواجه الزيدي تحديات داخلية لا تقل تعقيداً، في مقدمتها محاولات إرباك المشهد الحكومي، وما يُتداول عن ضغوط تستهدف دفع ثلاثة وزراء من حكومته إلى الاستقالة بما يؤدي إلى إحداث خلل سياسي داخل الحكومة في مرحلة شديدة الحساسية، وإذا ما تزامنت هذه الضغوط مع التصعيد الأمني أو مع تصاعد الخلافات حول ملف حصر السلاح، فإن الحكومة ستكون أمام اختبار مركب يرتبط بقدرتها على تنفيذ التزاماتها الخارجية، فضلا عن قدرتها على الحفاظ على تماسكها السياسي الداخلي في مواجهة محاولات الاستنزاف.

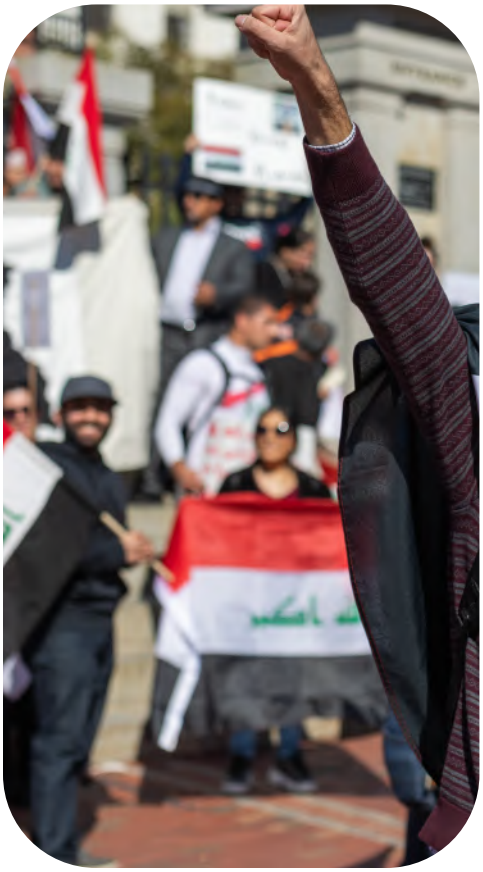

لا يبدو أن الزيدي يقرأ المشهد باعتباره مواجهة عراقية - إيرانية بقدر ما يقرأه باعتباره تحولاً في موازين القوى الإقليمية يفرض على العراق إعادة تعريف أولوياته الوطنية

الخاتمة

إن أهم ما أفرزته زيارة واشنطن أنها ضيّقت هامش المناورة الذي اعتادت الحكومات العراقية العمل ضمنه طوال العقدين الماضيين. فبعد اليوم، لن يكون ممكناً تأجيل الملفات الخلافية، أو إدارة التوازن بين المشاريع الإقليمية المتعارضة من دون اتخاذ قرارات حاسمة، لأن البيئة الإقليمية نفسها دخلت مرحلة إعادة تشكيل، وأصبح العراق جزاء من هذه التحولات.

ولعل المفارقة الأبرز أن ما منح الزيدي فرصة تاريخية غير مسبوقة هو ذاته ما ضاعف حجم المخاطر التي تواجه حكومته. فالدعم السياسي الذي وفرته واشنطن، والانفتاح على مشاريع الاستثمار والطاقة والممرات الاقتصادية، تحول إلى التزام سياسي واستراتيجي ستُقاس عليه قدرة الدولة العراقية على تنفيذ ما تعهدت به. فكلما اتسعت فرص العراق في التحول إلى عقدة اقتصادية تربط الخليج بتركيا وسوريا والأردن، ارتفعت في المقابل كلفة القوى التي ترى في هذا التحول تهديداً لمعادلات النفوذ التي استقرت منذ عام ٢٠٠٣.

ومن هنا، فإن التحدي الذي يواجه الحكومة لم يعد مقتصراً على ملف حصر السلاح أو إعادة تنظيم العلاقة مع الولايات المتحدة، إنما أصبح متعلق بإعادة تعريف وظيفة الدولة العراقية نفسها. فالقضية أصبحت ترتبط بإعادة بناء منظومة واحدة تستعيد فيها الدولة احتكار أدوات القوة، وتربط الأمن بالاقتصاد، والسيادة بالتنمية، والاستقرار بالاستثمار.

وفي المقابل، فإن المليشيات الرافضة لهذا المسار لا تبدو معنية بإسقاط الحكومة بالضرورة، بقدر ما تسعى إلى رفع كلفة تنفيذ مشروعها، وإبطاء وتيرة التحول، وإثبات أن موازين القوة التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ ما تزال قادرة على تعطيل أي محاولة لإعادة بناء الدولة. ولهذا، فإن الصراع في المرحلة المقبلة سيكون صراعاً بين نموذجين للدولة: نموذج يقوم على استمرار تعدد مراكز القرار وتوزع القوة بين مؤسسات رسمية وفاعلين موازين، ونموذج يسعى إلى إعادة تركيز السلطة والقرار والسلاح داخل مؤسسات الدولة وحدها.

ولهذا، فإن ما بعد زيارة واشنطن قد يشكل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الدولة العراقية، تتقاطع فيها التحولات الإقليمية مع فرصة داخلية لإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإعادة تعريف دورها ووظيفتها وموقعها في الإقليم. غير أن مثل هذه اللحظات لا تبقى مفتوحة إلى الأبد؛ فهي تمنح القادة فرصة استثنائية لإعادة تشكيل مسار الدولة، لكنها في الوقت نفسه تجعل كلفة الإخفاق أعلى من أي وقت مضى.

تعكس الحالة الإيرانية قدرة ملحوظة على توظيف مزيج من الدبلوماسية والردع العسكري ضمن استراتيجية مرنة تقوم على التفاوض المشروط

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64